

Distr.: General  
16 December 2015  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيسة مجلس  
الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)  
بشأن غينيا - بيساو

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)  
بشأن غينيا - بيساو، الذي يتضمن سرداً لأنشطة اللجنة خلال الفترة من ١ كانون  
الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويُقدم التقرير، الذي وافقت عليه اللجنة،  
عملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/234).

وأرجو ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما  
كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جوي أوتشي أوغو  
رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)  
بشأن غينيا - بيساو



## تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو

### أولاً - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير المقدم من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
- ٢ - وكان مكتب اللجنة يتألف من جوي أوتشي أوغو (نيجيريا) رئيسة، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية نائباً للرئيسة.

### ثانياً - معلومات أساسية

- ٣ - فرض مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٤ من قراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، حظر السفر على خمسة أشخاص أدرجت أسماءهم في القائمة، وأنشأ بموجب الفقرة ٩ من نفس القرار لجنة للإشراف على تنفيذ التدابير المحددة الهدف. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، أقرت اللجنة إدراج أسماء ستة أشخاص إضافيين في القائمة.
- ٤ - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية عن نظام الجزاءات المتعلق بغينيا - بيساو في التقارير السنوية السابقة للجنة.

### ثالثاً - موجز أنشطة اللجنة

- ٥ - اجتمعت اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية عقدت في ١١ آب/أغسطس، بالإضافة إلى أدائها عملها عن طريق الإجراءات الخطية.
- ٦ - وفي ١١ آب/أغسطس، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها رئيس فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2015/619).

### رابعاً - الإعفاءات

- ٧ - ترد الإعفاءات من حظر السفر في الفقرة ٥ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).
- ٨ - ولم تلق اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أية طلبات إعفاء.

## خامسا - قائمة الجزاءات

- ٩ - تحدد الفقرة ٦ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) المعايير المستخدمة لإدراج الأفراد في قائمة الخاضعين لحظر السفر. ويرد وصف إجراءات طلب إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها في المبادئ التوجيهية للجنة المتصلة بتسيير أعمالها.
- ١٠ - وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان هناك ١١ فردا في قائمة اللجنة للجزاءات.

## سادسا - الدعم الإداري والفني الذي تقدمه الأمانة العامة

١١ - قدمت شعبة شؤون مجلس الأمن الدعم الفني والإجرائي إلى رئيس اللجنة وأعضائها. كما قدم الدعم الاستشاري إلى الدول الأعضاء لتعزيز فهمها لنظام الجزاءات وتيسير تنفيذ تدابير الجزاءات. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، نُظمت حلقة عمل بشأن الجزاءات لصالح الأعضاء الجدد في مجلس الأمن لإطلاعهم على الجوانب الفنية والإجرائية لرئاسة لجان الجزاءات، بما في ذلك التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة وخبراء الجزاءات وغيرهم من الجهات المعنية.

١٢ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، افتتحت شعبة شؤون مجلس الأمن موقعا شبكيا معاد التصميم للهيئات الفرعية لمجلس الأمن. والموقع الشبكي الجديد متاح بجميع اللغات الرسمية الست ويمكن لذوي الإعاقة البصرية استخدامه، وهو مصمم بطريقة تجعله سهل الاستعمال ويتضمن فعاليات محسنة. ويتيح الاطلاع بسرعة ويُسر على تدابير الجزاءات الحالية، والإعفاءات المنطبقة، والقائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقوائم الجزاءات الخاصة بفرادى اللجان. وتُعرض الموجزات السردية لأسباب إدراج كل اسم في شكل سهل التصفح وقابل للبحث. ويتضمن الموقع أيضا شروحا واضحة وعملية لإجراءات إدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها والإعفاءات<sup>(١)</sup>.

١٣ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أتاحت شعبة شؤون مجلس الأمن جميع قوائم جزاءات مجلس الأمن باللغات الرسمية الست. وقد تم ذلك استنادا إلى التوحيد الذي جرى في العام الماضي لشكل جميع قوائم جزاءات مجلس الأمن وإنشاء القائمة الموحدة استجابة للقرارين ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢١٦١ (٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الشعبة

(١) عنوان الموقع الشبكي [www.un.org/sc/suborg](http://www.un.org/sc/suborg)، ويمكن الدخول إليه أيضا من موقع مجلس الأمن الذي عنوانه

[www.un.org/ar/sc](http://www.un.org/ar/sc)

الإخطارات الخاصة المشتركة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس الأمن، لتعزيز التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات.

١٤ - وفي إطار الجهود التي تبذلها الشعبة لاستقدام خبراء من ذوي الكفاءة للعمل في الأفرقة المعنية برصد الجزاءات بشتى أنواعها، أرسلت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في ١ كانون الأول/ديسمبر لطلب تقديم أسماء مرشحين لإدراجهم في قائمة الخبراء الخاصة بالشعبة. وعند تلقي الترشيحات، تجري الشعبة تقييما لمدى جدارة المرشحين وتُدرج المؤهلين منهم في قائمتها بنية النظر في ضمّهم في المستقبل إلى أفرقة الخبراء ذات الصلة. وبالإضافة لذلك، أرسلت الشعبة أيضا مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء أخطرتها فيها بالشواغر المقبلة في أفرقة جزاءات محددة، وقدمت إليها معلومات عن الجدول الزمني للتعيينات ومجالات الخبرة والمتطلبات ذات الصلة.

١٥ - وفي الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، نظمت الشعبة بالتعاون مع شركاء منظومة الأمم المتحدة حلقة عمل نموذجية لتدريب ١٢ خبيرا من شتى أفرقة رصد الجزاءات على تقنيات التحري. وكان الهدف من التدريب إطلاع المشاركين على التقنيات والعمليات والأدوات الأساسية للتحري، وتعزيز فهمهم لنهج التحري في إطار نظم جزاءات مجلس الأمن.

١٦ - فضلا عن ذلك، وسعيا لتعزيز التعاون بين مختلف أفرقة الخبراء، نظمت الشعبة حلقة عملها السنوية الثالثة للتنسيق بين الأفرقة في نيويورك يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وحضر هذه الحلقة أعضاء جميع أفرقة الرصد البالغ عددها ١٢ فريقا. وأتاحت حلقة العمل للخبراء في مجال الجزاءات الفرصة لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتقنية المتعلقة بجزاءات مجلس الأمن مع ممثلي لجان الجزاءات، فضلا عن الشركاء من منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى الدولية والتابعة للقطاع الخاص وغير الحكومية.

١٧ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٢٠٣ (٢٠١٥) أن يقدم تقييما للتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في البلد واستعادة النظام الدستوري في بيئة ما بعد الانتخابات. وسعيا لإنجاز هذه الولاية، أجرت إدارة الشؤون السياسية تقييما في الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٢١ تموز/يوليه، وقدمت توصيات إلى المجلس (انظر S/2015/619، الفرع الخامس) بشأن استمرار نظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أنشأت الأمانة العامة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بجزءات الأمم المتحدة تحت قيادة إدارة الشؤون السياسية. ويجمع الفريق العامل بين ٢٥ من كيانات الأمم المتحدة من أجل دعم نظم جزاءات مجلس الأمن وتحقيق التكامل، حسب الاقتضاء، بين جزاءات الأمم المتحدة والجهود الأخرى التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في ميدان السلام والأمن.

---